'S-OMAN 00968 563249

صوت عُمان في الوطن العربي

الوطن

AL WATAN
Voice Of Oman In The Arab World

يومية - سياسية - جامعة
تأسست عام ١٩٧١م

WEDNESDAY 2 FEBRUARY 2000

المؤتمر المحاسبي العربي الدولي الرابع بأبوظبي يؤكد:

دراسة مدى استجابة المنطقة العربية وتفاعلها مع اتفاقية تحرير التجارة والخدمات

أبوظبي - الوطن:

نظم المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ووزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة والذي انعقد في أبوظبي خلال الفترة من ٢٢-٢٣ من الشهر الماضي تحت شعار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وآثارها على الاقتصاد العربي والذي شارك فيه عدد من أصحاب المعالي الوزراء والسفراء وخبراء من الوزارات والمؤسسات والشركات ومكاتب المحاسبة والتدقيق ورجال الأعمال والخبراء من الهيئات الدولية.

ويأتي انعقاد المؤتمر انطلاقا من الاهتمام بمتابعة التطورات الاقتصادية الدولية وخاصة ما يتعلق منها باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وآثار هذه الاتفاقية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان العربية ولدراسة مدى استجابة المنطقة العربية وتفاعلها مع معطيات الاتفاقية بهدف تنوير مراكز القرار بالتطورات الجديدة من خلال الحوار الهادف والبناء بين الاقتصاديين والخبراء العرب ونظرائهم من الخبراء الأجانب حيث شارك في المؤتمر ممثلون وخبراء من منظمات عربية ودولية متخصصة منها: منظمة التجارة العالمية WTO ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومركز التجارة العالمي ITC والبنك الدولي WB وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA وغرفة التجارة الدولية ICC وعدد كبير من المنظمات والهيئات العالمية.

والخرج المؤتمر بالعديد من التوصيات الهامة ومنها الموقف العربي المستقبلي من مفاوضات تجارة الخدمات حيث يتوجه المشاركون في المؤتمر الى الحكومات والمؤسسات المعنية والى كل من يعنيهم الأمر الى تبني والعمل على تنفيذ التوصيات التالية:

- يحث المؤتمر الدول العربية على تبني رؤية مشتركة تدعم وضع استراتيجية عربية استعدادا لجولة المفاوضات الجديدة في تجارة الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك بهدف مزيد من التحرير في تجارة الخدمات ووضع أسس للتعامل مع تجارة الخدمات في القطاع الحكومي والدعم في الخدمات والتطوير المهني.

بالرغم من ان اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى لا تتضمن التجارة في الخدمات الا ان المؤتمر يوصي بأن تكون هذه الاتفاقية هي الاطار الاساسي لوضع هذه الاستراتيجية حيث ان هناك الآن ١٠ دول عربية اعضاء في منظمة التجارة العالمية هي اعضاء في هذه الاتفاقية.

- يوصي المؤتمر ان يتم ادخال الخدمات في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى حيث يحدد بداية المفاوضات الخاصة بذلك الانضمام المشترك من قبل الدول الاعضاء لتبدأ العمل على تحرير التجارة فيما بينها تدريجيا للتمكن من المنافسة عالميا في ظل تحرير التجارة العالمية.

- نظرا لوجود تفاوت في مستويات التنمية والنمو في البلدان العربية يوصي المؤتمر ان تعكس الاستراتيجية العربية مصالح الدول التي تتفاوض من اجل الانضمام بحيث يراعى مستوى مرحلة النمو الاقتصادي لكل دولة.

- انسجاما مع توجهات دول العالم فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات يرى المؤتمر بأن تحرير هذه التجارة له انعكاسات على الاقتصاديات الدول العربية لان مثل هذا التحرير يلزمه تطوير السياسات الاقتصادية والتشريعات اللازمة لذلك مما يعزز ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني وبالتالي يزيد من فرص الاستثمار.

- استجابة لمتطلبات اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية على مستوى عربي ودولي يوصي المؤتمر ان تبادر الدول العربية اولا الى وضع معايير مشتركة وموحدة للمؤهلات والممارسات.

- بالنظر لدور القطاع الخاص باستحقاقات ونتائج اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات يوصي المؤتمر ان يتحمل القطاع الخاص دورا رئيسيا وان يعقد حوارا مباشرا ومفتوحا ومستمرا مع الحكومات وذلك لعرض وجهة نظره تجاه الالتزامات المتوقعة بما يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني.

- نظرا للطبيعة الخاصة التي تطرحها التجارة في الخدمات يوصي المؤتمر بضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتوفير الخبرات اللازمة ليس فقط في الدوائر الحكومية ولكن ايضا بين مؤسسات القطاع الخاص.

- نظرا للاعتبارات الفنية للتجارة في الخدمات يوصي المؤتمر بأن يتم تعزيز التعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية المتخصصة وتطبيق اكبر قدر ممكن للاستفادة من خبراتها وامكانياتها لدراسة آثار الانفتاح في تجارة الخدمات على الاقتصاد العربي.

- يوصي المؤتمر ان يتم الاستفادة من خبرات (بيوت الخبرة الخاصة العربية) لتقديم المشورة للحكومات العربية حول تحرير التجارة وآثارها على قطاعات الاقتصاد المختلفة.

كما اوصى المؤتمر الأخذ في الاعتبار الاهمية المتزايدة للتجارة الالكترونية والفوائد الهائلة التي تنتج عنها وذلك باجراء مسح شامل لعملية التجارة الالكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية محددين عناصر القوة والضعف والفوائد والمخاطر وذلك لتحقيق الاهداف التالية:

- تقويم البيئة المحيطة للتجارة الالكترونية في الدول الاعضاء وقدرة هذه الدول على المشاركة الفعالة فيها وتقويم احتياجاتها من التوعية والتدريب ومن تعزيز البنى التحتية وكذلك النظر في احتياجات التطوير في التشريعات والقوانين والمعلومات على مستوى الحكومات والهيئات والقطاع الخاص والافراد.

- تحديد اولوية الوفاء بتلك الاحتياجات بالتأكد بأن الدول الاعضاء وشعوبها لديها القدرة على المشاركة الفعالة في التجارة الالكترونية على الصعيدين المحلي والعالمي، الاستفادة مما هو دوليا على المستوى الدولي معرفة في مجالات الاحتياجات الفنية والتعليمية والبيئية وغيرها من الاحتياجات المعرفة عالميا لتمكين كافة الدول الاعضاء وشعوبها من استغلال فرصها في الاستفادة القصوى من التجارة الالكترونية والمنافسة بشكل يعود عليها بالفائدة.

- الطلب الى الحكومات بالقيام بدور فاعل في تنظيم وتطوير التجارة الالكترونية ووسائلها في المجتمعات العربية.

- الطلب الى الحكومات الاسراع بالاعتراف بالوثيقة الالكترونية والامضاء الالكتروني كخطوة اولى لعملية تكييف تشريعات الدول الاعضاء لبيئة التجارة الجديدة.

- الطلب الى الحكومات توفير فرص استخدام الانترنت بشكل اقتصادي وافضل في المؤسسات العربية وكذلك توفيرها للافراد.

كما اوصى المؤتمر بضرورة الاسراع في اعتماد مؤهل محاسبي والاعتراف المتبادل بموجب المعايير التي اصدرتها لجنة الأمم المتحدة برئاسة رئيس المؤتمر السيد طلال ابو غزالة لان ذلك يتيح الفرصة الكاملة لتصدير خدماتها بدل ان تكون مستوردا لهذه الخدمات. ويوصي المؤتمر ان يتابع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين دوره في تأهيل المحاسب العربي المؤهل تأهيلا دوليا باعتباره هيئة مهنية تقوم بهذه المهمة وباعتبار اعداد المحاسب العربي امرا لازما لتحرير خدمات المحاسبين. ويوصي المؤتمر ان يتابع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين دوره في تعميم معايير المحاسبة الدولية والتدقيق ومراجعة بموجب المصطلحات التي تم انجازها باللغة العربية للمجتمع الاقتصادي العربي باعتبارها مستلزما اساسيا في تحرير الخدمات المحاسبية.

كما يوصي المؤتمر بأن يتابع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين اقامة الدورات التعليمية المحاسبية باعتبار ذلك امرا ضروريا لرفع الكفاءات المهنية للمحاسبين. ويوصي المؤتمر بالتأكيد على اعادة النظر في الخطط الدراسية لأقسام المحاسبة التي تدرس في الجامعات العربية في الاتجاهين الرأسي والأفقي بقصد تعديل المحتوى العلمي لهذه الخطط واعادة هيكلتها باتجاه تحسين خطيها بالمقررات التي تنسجم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين واعادة النظر في اساليب التدريب والتقويم التقليدية والمطبقة حاليا بادخال تكنولوجيا المعلومات.

وتأكيدا على تنفيذ ما ورد في هذا البيان يوصي المؤتمر بتعميمه على مختلف المؤسسات والمنظمات والهيئات الاقليمية والوطنية للعمل ما امكن على تنفيذ ما ورد فيه من توصيات.